

الحوكمة في ظل الانهيارات البنكية خلال 1991- 2010

Governance in the Light of the Banking Collapses of 1991-2010

بوهرين فتيحة^{*1}

¹ جامعة قسنطينة 2، الجزائر، fatiha.bouhrine@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2020/12/01 تاريخ قبول النشر: 2021/03/17 تاريخ النشر: 2021/06/30

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان موقع الحوكمة ضمن الانهيارات البنكية خلال الفترة 1991-2010، حيث انهارت المؤسسات المالية العملاقة خلال فترة الدراسة نتيجة الفساد المالي المتفشى بها. ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها زيادة الاهتمام بالحوكمة نتيجة الأزمات المالية، حيث أثبتت الانهيارات البنكية أن من بين أهم أسباب إفلاس وانهيار الشركات والمؤسسات المالية عدم القيام بالإفصاح والشفافية بالقوائم والتقارير المالية من جهة وغياب نظم للرقابة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الانهيارات، المؤسسات المالية، البنوك، الإفصاح.

تصنيف JEL : G30، G39.

Abstract:

This study aims to demonstrate the position of governance within the banking collapses during the period 1994-2010, as the giant financial institutions collapsed during the study period as a result of the rampant financial corruption in them. The study found several results, including an increase in interest in governance as a result of financial crises, as bank collapses proved that among the most important reasons for the bankruptcy and collapse of companies and financial institutions are the lack of disclosure and transparency in financial statements and reports on the one hand, and the absence of internal control systems.

Keywords: governance, collapsas, financial institution, banks, disclosure.

Jel Classification Codes: G30 .G39.

* المؤلف المرسل: بوهرين فتيحة

1. المقدمة:

لقد تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمصطلح الحوكمة، نتيجة الانهيارات المالية والمحاسبية التي شهدتها الشركات العالمية على المستوى الدولي، ونخص هنا شركة انرون، شركة آرثر أندرسون، بنك الاعتماد والتجارة الدولي وبنك ليمان برادر حيث تطور مصطلح الحوكمة ليشمل مجالات عدة.

1.1. مشكلة الدراسة: هناك عدة أسباب أدت إلى حدوث الأزمات المالية والانهيارات البنكية من بينها التعامل بالمشتقات المالية، انخفاض مستوى الرقابة الداخلية، عدم القيام بالإفصاح والشفافية ضمن القوائم والتقارير المالية واستخدام المحاسبة الإبداعية لتلاعب والاحتيال، عدم وجود نظام دقيق يوضح العلاقة بين الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسات المالية.

إن أهم هذه العناصر تكون ما يسمى بالحوكمة وعليه جاءت الدراسة بعنوان الحوكمة ضمن الانهيارات البنكية، هذه الانهيارات حدثت خلال فترة الثمانينات والتسعينات وعليه حددت الفترة بـ 1991-2010.

من خلال ما سبق جاءت هذه الدراسة لتجيب على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع الحوكمة ضمن الانهيارات البنكية خلال الفترة 1991-2010 ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم الانهيارات البنكية التي حدثت خلال الفترة 1991-2010 ؟
- ما هي الحوكمة ؟ وما مدى تطبيقها خلال الفترة 1991-2010 ؟

2.1. أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من المكانة التي أصبح يحتلها مصطلح الحوكمة من جميع الجوانب الاقتصادية، القانونية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والالكترونية خاصة في ظل الأزمات المالية والانهيارات البنكية، حيث وضعت لها نظريات مترابطة ومتكاملة فيما بينها.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- الوقوف على أهم الانهيارات البنكية التي حدثت خلال الفترة 1991-2010 وتناول أهم أسبابها.
- التعرف على موقع الحوكمة ضمن هذه الانهيارات.

4.1. الدراسات السابقة: هناك عدة دراسات تناولت الحوكمة والأزمات المالية بصفة عامة

دون ربط ذلك بالانهيارات البنكية نذكر منها:

أ- دراسة لعلا رمضان، أم الخير البرود، شارف عبد القادر: إرساء دعائم الحوكمة المؤسسية لمواجهة الأزمات "دراسة لأهم الأزمات والفصائح المالية لكبريات الشركات العالمية"، مجلة رفاد، المجلد 3، العدد 3، 2017: هدفت الدراسة إلى تبيان دور الحوكمة في مواجهة الأزمات من خلال دراسة لأهم الفصائح المالية للشركات العالمية الكبرى، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

✓ تعد الحوكمة المؤسسية كنظام يعمل على إدارة الشركة ومراقبتها بما يحفظ حقوق أصحاب المصالح، وبما يضمن الشفافية والإفصاح، الوسيلة الفعالة لإرساء الشفافية والمصدقية، والسيطرة على سلطة الإدارة؛

✓ لقد أدت الممارسات غير رشيدة كضعف الرقابة إلى وقوع أزمة عالمية قوية عصفت بالاقتصاد العالمي بدءا باقتصاد القاطرة ألا وهو الاقتصاد الأمريكي؛

✓ ساهمت الممارسات الغير الشفافة في إحصائيات والمؤشرات الاقتصادية المقدمة من اليونان، وبعض دول منطقة اليورو الأخرى في انفجار هذه الأزمة، وهذا في ظل التسهيلات التي تمنحها السلطات الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تراجع شروط نظام الرقابة على البنوك والمؤسسات المصرفية الأوروبية مما عجل بانهيائها، وأدت أزمة اليونان إلى انتقال الأزمة إلى دول أوروبية أخرى مثل أيرلندا، والبرتغال، وإسبانيا، وإيطاليا.

ب- بادن عبد القادر: دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية -بالإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشلف، الجزائر، 2007-2008: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العناصر والعوامل التي تميز النظام البنكي الجزائري والتي تحتم على السلطات الإشرافية إدخال مبادئ الحوكمة في ثقافة البنوك وفي مسار بناء استراتيجياتها المستقبلية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

➤ وضعية النظام البنكي الجزائري لها شقين، الأول تميز براحة مالية وسيولة كبيرة والشق الثاني ضعف خدماته المقدمة وضعف ثقة المستثمر الخارجي في قدرات البنوك الجزائرية على تمويل مشاريعهم؛

➤ للبنك المركزي دور كبير ومهم ينبغي أن يمارسه في سبيل إرساء مبادئ مثلى للحوكمة في البنوك.

ت- دراسة Alia Ahmed ، Ghulam Abid : **Failing in Corporate Governance and Warning Signs of a Corporate Collapse** ، Vol. 8 (3) ، **Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences** 2014: هدفت الدراسة إلى تصنيف العوامل البارزة المسؤولة عن انهيار الشركات العملاقة ذات السمعة الطيبة خلال الفترة 1990-2014.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

➤ أن 53% من عمليات الاحتيال على الشركات بدأت في الولايات المتحدة، تليها المملكة المتحدة ودول أخرى وكانت غالبية حالات الاحتيال أي 35% ذكرت في عام 2002، وكلها مصنفة على أنها انهيارات الشركات الكبرى وعمليات الاحتيال، أن اضطر الحاجة إلى إصلاحات الحوكمة، مما أدى إلى قوانين مثل Sarbanes-Oxley (SOX) لعام 2002، وتقرير كادبوري 2002 ومحرك على المستوى الدولي.

➤ علاوة على ذلك، تكشف النتائج أيضاً عن الأداء المشكوك فيه للقمة الإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين والهيئات التنظيمية وخبراء الائتمان.

- اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتشارك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها للحوكمة من حيث التعريف، الأهمية والمبادئ وتختلف عنها في عدة عناصر منها الفترة التي حددت للدراسة والمتمثلة في 1991-2010، وبهذه الفترة حدثت أهم الانهيارات البنكية.

5.1. **منهجية الدراسة:** للقيام بمثل هذه الدراسة، ارتأينا الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي، من خلال تحليل أسباب الانهيارات البنكية خلال الفترة 1991-2010 وربطها بالحوكمة.

6.1. **هيكل الدراسة:** للإجابة على الإشكالية الرئيسية والوصول إلى هدف الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاث محاور حيث تناولنا في المحور الأول عن الانهيارات البنكية التي حدثت خلال الفترة 1991-2010 ، أما المحور الثاني فتطرقنا فيه إلى الحوكمة، بينما المحور الثالث فتناولنا فيه تقارير الحوكمة خلال الفترة 1994-2010.

2. الانهيارات البنكية خلال 1991-2010:

حدثت عدة انهيارات مست المنظومة المالية بصفة عامة والمنظومة البنكية بصفة خاصة، مست جُلها البنوك الأمريكية و الأوروبية، وسنقوم في هذا الجزء من الدراسة بدراسة الانهيارات التي مست كل من بنك الاعتماد والتجارة الدولي 1991 ، بنك الادخار والإقراض في الوم.١ سنة 1994 وبنك ليمن برادار سنة 2008، لأن كل انهيار ساهم في تعديل محتوى التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية المهمة بالحوكمة.

1.2. انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولي خلال 1991: لقد مر العالم بالعديد من الأزمات والصعوبات الاقتصادية ومن بينها الفضيحة الشهيرة لبنك الاعتماد والتجارة الدولي، الذي أصبح في الواجهة عام 1991 بعد تورطه في أكبر فضيحة مصرفية في العالم. وعليه سنستعرض في هذا الجزء من الدراسة البنك من حيث التعريف به، نشاطاته وأسباب انهياره.

1.1.2. التعريف بالبنك: تأسس البنك في سنة 1972 من طرف أغا حسين عابدي بمشاركة كل من بنك اوف أمريكا بنسبة 25 %، والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (Steven mubson, Jim McGee, 1991).

2.1.2. تطور البنك تاريخيا: لقد مر البنك بعدة تطورات منذ تأسيسه و التي نوضحها فيما يلي:

- إنشاء شريكتين قابضتين تجمعان كافة الفروع، حيث تم في سنة 1972 تسجيل شركة BCCI HOLDINGS في اللوكسمبورغ، وشركة BCCI SA في جزر كايمان في سنة 1975.

- في سنة 1977 اشترى البنك حصة بنك أف أمريكا لقاء 34 مليون دولار.

- في سنة 1988 بلغ عدد فروع البنك 400 فرع توزعت على 72 دولة.

3.1.2. انهيار البنك: في سنة 1991 بلغ بنك الاعتماد والتجارة ذروة نموه وبدأ في منافسة البنوك العالمية الانجلو أمريكي إذ وصل ترتيبه سابع بنك عالمي من حيث حجم الأصول التي يمتلكها.

على الرغم من أن النتائج المنشورة لبنك الاعتماد والتجارة أظهرت ارتفاع الأرباح باستمرار إلا أنه:

- بحلول أواخر السبعينيات كان البنك يعاني من مستوى يندر بالخطر من الديون المعدومة بسبب الإقراض المتهور.
 - خضع البنك للفحص من طرف العديد من المنظمين الماليين ووكالات الاستخبارات في الثمانينيات بسبب المخاوف من سوء التنظيم.
 - لم ينعكس الواقع في حسابات البنك لأنه تم إخفاء الخسائر في شركة تابعة لجزر كايمان، وهو بنك داخل بنك يعرف داخلياً باسم "صندوق القمامة"، في مأمن من التدقيق التنظيمي. ومع تصاعد الخسائر لجأ العبيدي إلى المزيد والمزيد من السبل اليائسة للحفاظ على البنك عالمياً. لقد جرب "التداول الخاص"، لكن النتائج كانت خسائر فادحة أخرى.
 - استمر البنك في العمل فقط من خلال المحاسبة الاحتيالية وعمليات الاختلاس الضخمة لأموال المودعين.
- كانت فضيحة بنك الاعتماد والتجارة الدولي أكبر عملية احتيال مصرفي في التاريخ. ترك إغلاقها 150 ألف مودع يتدافع العالم لاستعادة الأموال المفقودة. كان الخاسر الأكبر على الإطلاق هو داعم عبيدي، الشيخ أبو ظبي. في نهاية المطاف، استعاد صغار المودعين 75 % من مطالباتهم، تاركين خسارة نهائية من قبل المودعين بحوالي 2 مليار دولار. ووجه الاتهام إلى عابدي في الولايات المتحدة لكنه توفي عام 1995 قبل أن يواجه المحاكمة.
- على الرغم من صعوبة تلخيص أسباب فضيحة BCCI على الرغم من التحقيقات المختلفة ومنذ عام 1991، الأسباب الرئيسية التي أدت إلى خسائر لأصحاب المصلحة في البنوك وخاصة الصغيرة منهم المودعون هم:
- التراخي في حوكمة الشركات P
 - التلاعب من قبل موظفي البنك بأجنداتهم الشخصية؛
 - الاحتيال العام؛
 - فشل هياكل إدارة المخاطر الأساسية؛
 - القروض التي لا يمكن الدفاع عنها واستراتيجيات الشراء؛
 - سوء الخزنة وممارسات حفظ السجلات؛

- الهيكل المعقد لـ BCCI يؤدي إلى العديد من الانتهاكات التنظيمية والمسؤوليات القانونية.

2.2. انهيار وإفلاس صناديق الادخار الأمريكية خلال 1994: لطالما تميزت صناديق الادخار الأمريكية بأنها مؤسسات سليمة و مزدهرة، حيث استمدت ثروتها من خلال منحها للقروض العقارية، التي مكنت الملايين من الأمريكيين من تحقيق حلمهم في اكتساب ما يسمى بالمنزل الجميل. لكن ومع نهاية فترة الثمانينات تعرضت العديد من المؤسسات لخسائر مالية ضخمة أدت بها للإفلاس وعليه سنتناول في هذا الجزء من الدراسة للأسباب التي أدت إلى وقوع أزمة انهيار و إفلاس صناديق الادخار الأمريكية.

1.2.2. تعريف صناديق الادخار الأمريكية: احتلت صناديق الادخار الأمريكية مكانة بارزة وفريدة من نوعها، فقد كانت من بين الوسطاء الماليين المتميزين في الاقتصاد الأمريكي، فهي تعمل على استقبال الودائع ومنح قروض. تصنف هذه الصناديق إلى 03 أنواع وذلك حسب النشاط الذي تمارسه وهي تتمثل في:

-الصناديق التعاونية للادخار Msbs.

-جمعيات الادخار والقرض SMAs.

-تعاونيات القرض.

حيث يخصص النوعين الأولين في منح القروض العقارية أما الثالث فقد برز في مجال القروض الاستهلاكية لهذا يمكن القول أنه لم يشهد نفس المشاكل والعقبات التي شهدتها باقي الصناديق ((Hayem Albert, 1989, p126-127).

2.2.2. انهيار البنك: لقد وصفت هذه الأزمة بأنها أكبر مجموعة من جرائم "ذوي الياقات البيضاء" في التاريخ العالمي، حيث كان الاحتيال والجشع من الملامح الرئيسية للنظام السياسي لتلك الفترة (METAXAS Theodore, TROMPATZI Georgia 2015, p92).

إذ تعتبر أزمة المدخرات والقروض من أسوأ الكوارث المالية في القرن العشرين حيث هناك عدة أسباب لهذه الأزمة والتي تتمثل في:

- رفع أسعار الفائدة من أجل القضاء على التضخم المتفشي في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، مما تسبب في حدوث كساد وبدء أزمة المدخرات والقروض.

- الإهمال التنظيمي، والاحتيايل حيث عدم شفافية القوائم والتقارير المالية من جهة وانعدام الرقابة الفعالة أدى إلى تفاقم الأزمة.

3.2. انهيار وإفلاس بنك ليمان برادر 2008: لقد تحولت أزمة الرهن العقاري الأمريكية إلى أزمة مالية عالمية أدت إلى إفلاس العديد من البنوك والتي من أهمها بنك ليمان برادر، وعليه سنتناول في هذا الجزء من الدراسة البنك من حيث التعريف، التطور وإفلاس البنك خلال الأزمة المالية العالمية.

1.3.2. نشأة البنك: تأسس Lehman Brothers في عام 1844 على يد هنري ليمان، وهو مهاجر من الولايات المتحدة بلدة ريمبار الألمانية، في مونتغمري ألاباما. هناك أنشأ متجرًا صغيرًا بيع البقالة والإمدادات الأخرى لمزارعي القطن المحليين. شقيقه ماير وانضم إليه إيمانويل بحلول عام 1850 وتم تغيير اسم الشركة إلى ليمان الإخوة. بعد بضع سنوات، في عام 1855، توفي هنري ليمان وترك الشركة لشقيقه. استمروا في إدارة الأعمال لمدة أربعة عقود ونفذوا سياسة التوظيف التي تعني أنه تم السماح فقط لأفراد عائلة ليمان بصفقتهم شركاء للشركة. كانت هذه السياسة سارية حتى عشرينيات القرن الماضي.

بعد وقت قصير من تأسيس Lehman Brothers، غيرت الشركة تركيزها من التجارة العامة للسلع، وتحديدًا تجارة القطن. شكلوا شراكة موجزة مع مزارع قطن اسمه جون ويسلي دور لتشكيل "ليمان" & Durr "وأنشأوا مستودعًا يمكنهم من وسيع أعمالهم والمنافسة معه أكبر اللاعبين في السوق. في 1858 افتتح ليمان مكتبًا في نيويورك للتبرع لهم وجود أقوى في تجارة السلع وكذلك موطن قدم في المجتمع المالي (Christian) (Carlsson , Supervisor, Tomas Sjögren, 2015, p2)

لقد تطور البنك إلى أن أصبح بنكًا عملاقًا في الاقتصاد الأمريكي، مع العلم أن البنك نجا من حالات الإفلاس المنتشرة في السكك الحديدية في عام 1900، وفي الكساد العظيم في عام 1930، وخلال نقص رؤوس الأموال عندما تم نسج تشغيله من قبل أمريكيان إكسبريس في عام 1994، وعلى الرغم من قدرته على البقاء على قيد الحياة خلال كل الكوارث السابقة، إلا أن حدوث أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 2007 أدت إلى انهياره في سنة 2008.

2.3.2. إفلاس البنك: كان بنك ليمان واحدًا من أوائل شركات وول ستريت التي انتقلت إلى أعمال إنشاء الرهون العقارية، ففي عام 1997 اشترى بنك ليمان مقرًا له في ولايتي كولورادو وأرورا لخدمات القروض، وفي عام 2000 توسع بنك ليمان في شراء سندات الرهن العقاري وسرعان ما أصبح ليمان قوة كبيرة في سوق الرهن العقاري. وبحلول عام 2003 قدم ليمان قروض بقيمة 18.2 مليار دولار ليحتل بهذا المرتبة الثالثة في الإقراض، وبحلول عام 2004 تجاوز هذا الرقم ووصل حجم الإقراض إلى 40 مليار دولار، وفي عام 2006 كانت شركتي أرورا و bnc تقرضان ما يقرب لـ 50 مليار دولار شهريًا، وهكذا تحول ليمان إلى صندوق تحوط عقاري متكرر في هيئة بنك استثماري.

وبحلول عام 2008م كان لدى بنك ليمان أصول تبلغ قيمتها 680 مليار دولار مدعومة فقط بـ 22.5 مليار دولار من رأس المال الثابت، وكانت كل الموجودات العقارية التجارية أكبر بثلاثة أضعاف من رأس المال، وفي مثل هذا الهيكل عالي الاستدانة كان انخفاض قيمة العقارات بنسبة 3 إلى 5 % من شأنه أن يحو كل رأس المال وهذا ما حدث.

ففي يونيو 2008 أعلن بنك ليمان عن خسارة في الربع الثاني من العام قدرت بـ 2.8 مليار دولار، وكانت هذه أول خسارة له منذ انفصاله عن أمريكيان إكسبريس وقد أفادت إدارة البنك بجمعها نحو ستة مليارات دولار أخرى من المستثمرين كما عززت السيولة لديها بنحو 45 مليار دولار، وانخفضت الأصول الإجمالية بمقدار 147 مليار دولار، كما خفضت الرهون العقارية بنسبة 20% ولكن كل هذه التدابير كانت قليلة جدًا ومتأخرة للغاية، حيث انخفض سهم ليمان بنسبة 77% في الأسبوع الأول من سبتمبر 2008 وسط تراجع أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم، وهكذا ظلت أوضاع ليمان المالية في تدهور مستمر حتى أعلنت الشركة عن خسارة قدرها 3.9 مليار دولار قبل نهاية العام مما أكد على هشاشة وضع الشركة المالي.

ومع بقاء مليار دولار نقدًا فقط بمنتصف سبتمبر، كان بنك ليمان ينحدر إلى الهاوية ولم تتجح الجهود الأخيرة بينه وبين بنكي باركليز وأمريكا بشأن شراء حصة ليمان والاستحواذ عليها وقد شكك الكثيرون في أن للحكومة الأمريكية يد في إفشال تلك الصفقة وانهيار ليمان.

وفي يوم الاثنين 15 سبتمبر تم إعلان بنك ليمان إفلاسه وقد أدى انهيار هذا البنك لانتهاء الأسواق المالية العالمية لأسابيع، وذلك نظراً حجم الشركة الضخم ودورها كلاعب رئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة وعلى المستوى الدولي بصفة عامة (https://www.qssas.com/story/28364 تاريخ الاطلاع 2020/11/23 على الساعة 21:34).

لا يوجد سبب واحد أدى إلى فشل بنك ليمان براذرز. كانت هناك العديد من الأسباب والوكلاء التي أدت إلى الكارثة، بما في ذلك الجشعين تجار وول ستريت، وعبء الديون على الأسر الأمريكية، وإجراءات بنك الاحتياطي الفيدرالي، ووكالات التصنيف، وأخيراً وليس آخراً، كانت هذه العوامل مسؤولة عن أزمة الائتمان وليس فقط فشل ليمان براذرز. ومع ذلك، كان سوق مقايضات التخلف عن السداد أحد أكبر العوامل المكرسة للكارثة، إن لم تكن أكبرها كما كان بنك ليمان بشدة تشارك في هذا السوق. في شرح سوق الرهن العقاري الثانوي، أن القروض العقارية الثانوية "تشير إلى قروض عقارية متدنية الجودة (فرعية) ذات مخاطر أعلى في السداد يقابل البنك التخلف عن السداد بمعدل فائدة أعلى. قروض الرهن العقاري هذه، تمنح في متغير معدلات، تم تمديدتها إلى الأسر الأمريكية ذات الدخل المتواضع (Amirsaleh Azadinamin, 2012, p4).

من خلال ما سبق نستنتج أن هناك عدة أسباب لانتهاء البنوك محل الدراسة من أهمها غياب الإفصاح والشفافية الذي يعتبر من أهم ركائز الحوكمة، وعليه سنتناول في الجزء الموالي من الدراسة الحوكمة.

3. الحوكمة:

هناك عدة أسباب أدت إلى انهيار المؤسسات المالية على المستوى الدولي منها ما هو مرتبط بالمعاملات المالية في حد ذاتها، وهناك ما هو مرتبط بكل ما له علاقة بالبيئة الداخلية والخارجية لتلك المؤسسات والتي تتمثل أهمها في الحوكمة، وعليه سنتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى الحوكمة من خلال تناول تعريفها، أنواعها ومبادئها.

1.3. تعريف الحوكمة: هناك عدة تعاريف أعطيت للحوكمة أو لحوكمة الشركات CORPORATE GOVERNANCE حيث تعرف بأنها مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط، الشفافية، العدالة وبالتالي تهدف الحوكمة إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات

إدارة الوحدة الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذو المصلحة والمجتمع ككل (بوهرين فتيحة، لسود راضية: 2019، ص5). من خلال هذا التعريف نستنتج أن الحوكمة هدفها الأساسي هو تحسين الأداء سواء بالنسبة للمؤسسة أو المجتمع وهذا عن طريق تطبيق مجموعة من المبادئ التي تتمثل أساسا في الإفصاح والشفافية، تطبيق القوانين سواء الصادرة عن الدولة أو المتعلقة بالمؤسسة داخليا بالإضافة إلى تحقيق العدالة لتجنب تضارب المصالح. تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حيث عرفت الحوكمة بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين (Freeland, C, 2007, p12) "هذا التعريف يوضح لنا أن الحوكمة عبارة عن مجموعة من العلاقات بين مجموعات متناقضة في المصالح دون أن يحدد لنا نوع تلك العلاقات.

من خلال ما سبق يمكننا أن نعرف حوكمة الشركات بأنها مجموعة من القوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة والأطراف ذوي العلاقة سواء من داخل أو خارج المؤسسة، وهي ليست وليدة اليوم بل تعود جذورها إلى تاريخ بعيد والتي نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01 : نشأة حوكمة الشركات

التاريخ	النظرية	المنظرين الاقتصاديين
1932	فصل الملكية عن الإدارة	Means and Berle
1937	طريقة التوفيق بين الملاك والمسيرين للشركة	Rounald Coase
1976	مشكلة الوكالة	Jensen and Meckling
1979	تكاليف الصفقات	Oliver Williamson

المصدر: (بوهرين فتيحة، 2019، ص11).

- Berle هو اقتصادي أمريكي ولد ببوسطن يوم 1895/1/29 و توفي بنيويورك عام 1971.

- Means Russell: اقتصادي أمريكي ولد في 1939/11/10 وتوفي في 2012/10/22.

- Ronald Coase: اقتصادي بريطاني ولد في 1910/12/29 حاصل على جائزة نوبل سنة 1991.

- **William H. Meckling** : ولد سنة 1922 وتوفي في 15/5/1998 -
Michael Cole Jensen : ولد في 30/11/1939 وهو اقتصادي أمريكي تحصل
 على جائزة نوبل سنة 1990.
 - **Oliver Eaton Williamson** : هو اقتصادي أمريكي ولد في 27/9/1932
 حاصل على جائزة نوبل سنة 2009.

هذه أهم النظريات التي ساهمت في ظهور وتطور حوكمة الشركات وجعلت
 الهيئات والمنظمات الدولية تقوم بوضع مبادئ لها أهمها منظمة التعاون الاقتصادي
 والتنمية OECD والتي ستكون محور دراستنا في الجزء الموالي.

2.3. مبادئ الحوكمة: لقد وضعت عدة منظمات وهيئات دولية مبادئ للحوكمة من بينها
 منظمة التعاون الاقتصادي، بنك التسويات الدولية ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك
 الدولي والتي سنتطرق لها في هذا الجزء.

1.2.3. معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة
 معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، علما بأنها قد
 أصدرت تعديلا لها في عام 2004، وتتمثل في (طارق نبيل محمد الدسوقي، 2018،
 ص 35-36):

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة
 الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن تكون متناسقة مع
 أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية
 والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.
- حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة
 والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في
 المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.
- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل
 كل فئة، وحقوقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة
 على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك
 فيها، أو في الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة
 المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.
- الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

- مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

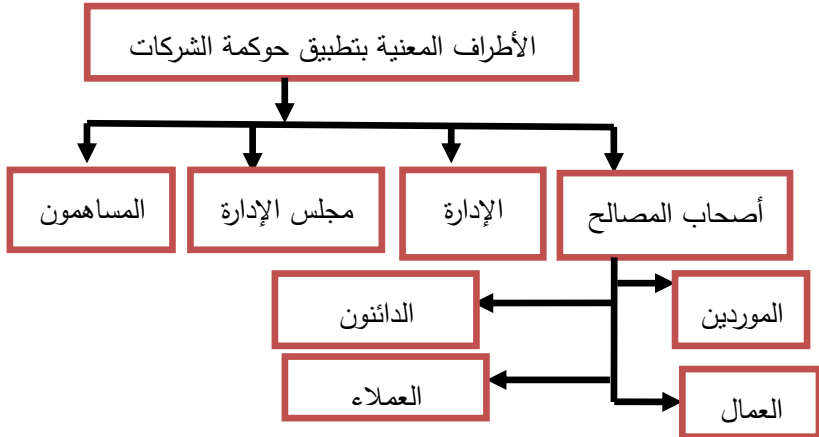
2.2.3. مبادئ الحوكمة وفق لجنة بازل: لقد عملت لجنة بازل على تحسين ممارسات الإدارة بالمؤسسات المالية خاصة المصارف، وهذا عن طريق وضع مبادئ للحوكمة مستمدة من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إذ أصدرت تقريراً عن تعزيز الحوكمة في المصارف سنة 1990 والتي قامت بتعديلها نتيجة التطورات المالية والأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي، حيث عدلت سنة 2006 وسنة 2010 بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

تتمثل مبادئ الحوكمة وفق لجنة بازل في (مؤيد راضي خنفر، 2019، ص243):

- ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين لمناصبهم، ويحملون فهماً واضحاً لدورهم في الحوكمة المؤسسية، وقادرون على ممارسة الحكم السليم فيما يتعلق بشؤون البنك، إذ يجب يكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بشكل تام عن أداء البنك وسالمة موقفه المالي، ومسؤولين عن صياغة إستراتيجية عمل البنك وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح؛
- ينبغي أن يوافق مجلس الإدارة على الأهداف الإستراتيجية والقيم المؤسسية للبنك ومعايير العمل فيه، أخذاً في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين؛

- ينبغي على مجلس الإدارة وضع خطوط واضحة للمسؤولية وتطبيق المحاسبة على طول الهيكل التنظيمي للبنك، كما يجب عليه أن يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات؛
 - ينبغي على مجلس الإدارة الإشراف الملائم الإدارة العليا، إذ يجب عليه ضمان وجود رقابة مناسبة من قبل الإدارة العليا للبنك تتماشى مع سياسات المجلس؛
 - ينبغي على المجلس والإدارة العليا الاستخدام الفعلي للأعمال المنبثقة عن وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية؛
 - ينبغي على مجلس الإدارة أن يتأكد من ملائمة الممارسات وسياسات التعويضات والمكافآت مع الثقافة المؤسسية للبنك ومع الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل وكذلك مع محيط الرقابة؛
 - ينبغي أن يتمتع المصرف بطريقة شفافة للحكم؛
 - ينبغي على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك من خلال الصلاحيات الممنوحة ومدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة بما يعزز الشفافية.
- من خلال ما سبق نستنتج أن مبادئ الحوكمة بين المنظمات الدولية تشترك فيما بينها، كما تتكون الحوكمة من عدة أطراف نوضحهم في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: أطراف الحوكمة



المصدر: من إعداد الباحثة.

من خلال تناولنا للانهيارات البنكية نستنتج أن من أسبابها غياب الإفصاح والشفافية وميثاق للحوكمة خاص بكل مؤسسة مالية، مما أدى إلى وضع مبادئ للحوكمة من طرف عدة لجان والتي من بينها لجنة CADBURY، Hample Report، لجنة TREAD-WAY وغيرها من اللجان التي قامت بإصدار تقارير حول الحوكمة.

4. تقارير الحوكمة الصادرة خلال فترة 1991-2010:

نتيجة الفضائح المالية المتتالية في الشركات الأمريكية، وحدث انهيارات للعديد من المؤسسات المالية العملاقة، تطور الاهتمام بالحوكمة حيث صدرت عدة تقارير في هذا المجال والتي سنتناول أهمها في هذا الجزء.

1.4. تقرير لجنة Cadbury: تشكلت لجنة كادبوري عام 1991 من قبل مجلس التقارير المالية وبورصة لندن برئاسة (Cadbury Adrine) وذلك على أثر الفضائح المالية التي هزت الشركات في بريطانيا خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي مما أدى إلى فقدان الثقة بين المساهمين والبنوك من جهة وبين الشركات من جهة أخرى. أصدرت اللجنة دليل ممارسة الحوكمة من خلال دراسة على الشركات البريطانية وخلصت إلى صياغة مبادئ وقواعد تنظم عمل المراجعة الداخلية وضرورة توافر نظم الرقابة الداخلية تعمل على قياس وتحديد المخاطر التي تواجهها المنشأة. يركز الدليل على مجموعة من النقاط الأساسية هي الشفافية والنزاهة والعدالة والمساءلة (فهد الخزي، 2014-2015، ص5).

2.4. تقرير Hample: تم إنشاء لجنة هامبل في نوفمبر 1995 لتعزيز المعايير العالية لحوكمة الشركات لحماية المستثمرين والحفاظ على وضع الشركات المدرجة في بورصة لندن وتحسينها.

نشرت لجنة Hampel تقريرًا أوليًا في أغسطس 1997، تلاه تقرير نهائي في يناير 1998. يقدم التقرير توصيات حول المبادئ والقواعد الرئيسية التي يجب على الشركات تضمينها في تقاريرها السنوية وفقًا للخطة أدناه:

➤ المدير ومجلس الإدارة؛

➤ مكافآت مجلس الإدارة؛

➤ المساهمين؛

➤ المسؤولية والتدقيق.

3.4. قانون ساريينز أوكسلي: هو قانون ناتج عن تعاون تشريعي لكل من السيناتور (Paul Sarbanes) والمستشار (Oxley Michael)، ولقد تم تطويره استجابة للقضايا التي أثارها الممارسات المحاسبية الاحتيالية والفضائح المالية كفضائح Enron ، Tyco ، WorldCom والتي زعزت ثقة المستثمرين في الأسواق المالية الأمريكية. يهدف قانون SOX إلى تحسين جودة التقارير المالية للشركات العامة من خلال تعزيز الرقابة الداخلية وزيادة صلاحيات المدقق المستقل، بالإضافة إلى تطوير فعاليات لجنة التدقيق والمدراء التنفيذيين للشركات، ومراقبة الإفصاح المحاسبي وتحسين حوكمة الشركات (آلاء عبد الواحد ذنوب، ثابت حسان ثابت، 2018، ص 285).

من خلال ما سبق نستطيع أن نقول أن تطور القوانين والتقارير المتعلقة بالحوكمة ارتبط بالأزمات المالية المتعاقبة والانهيئات التي تعرضت لها كبريات المؤسسات المالية والاقتصادية.

5. الخاتمة:

من خلال الدراسة النظرية والتحليلية للحوكمة في ظل الانهيئات البنكية نتوصل إلى النتائج التالية:

- لقد أدت الأزمات المالية إلى الاهتمام أكثر بالحوكمة، حيث أثبتت الانهيئات البنكية أن من بين أهم أسباب إفلاس وانهيار الشركات والمؤسسات المالية عدم القيام بالإفصاح والشفافية بالقوائم والتقارير المالية من جهة وغياب نظم للرقابة الداخلية.
- حوكمة الشركات ليست مرادف للحوكمة الجيدة، وإنما هي عبارة عن مجموعة المبادئ، المعايير والإجراءات التي تهدف إلى حماية أصحاب المصالح ذات العلاقة مع المؤسسة أي هو مفهوم يهدف إلى تحديد كيفية تنظيم العلاقة بين كافة أطراف المؤسسة.
- يعتبر The Cadbury Report أول تقرير يتناول الحوكمة من عدة جوانب إذ أصبحت توصيات هذا التقرير بمنزلة متطلب قانوني للشركات المدرجة في السوق البريطاني في عام 1993.

- إن جل التقارير مترابطة ومتكاملة فيما بينها وهي تهدف إلى إعادة الثقة بالفوائم والتقارير المالية الصادرة عن المؤسسات المالية والاقتصادية خاصة تلك التي تتعامل بالأسواق المالية.

6. المراجع:

- آلاء عبد الواحد ذنوب، ثابت حسان ثابت (2018)، تبني قانون SOX وأثره في تعزيز الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي في العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1 ، العدد (خاص)، جامعة تكريت، العراق.
- بوهرين فتيحة، لسود راضية (2019/10/30-29)، أثر تطبيق آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك دراسة عينة من البنوك البحرينية خلال 2010-2017، مداخلة مقدمة ضمن المنقلى الوطني الأول حول التدقيق الداخلي والمسؤولية الاجتماعية مقارنة مبكرة لتحسين حوكمة الشركات، جامعة ابن خلدون- تيارت، الجزائر.
- بوهرين فتيحة (2019/12/18-16)، أثر تطبيق الحوكمة على جودة الإفصاح بالبنوك العربية دراسة قياسية خلال الفترة 2005-2017، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العربي حول حوكمة الإدارة العامة - الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلطنة عمان.
- مؤيد راضي خنفر (2019)، أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15 ، العدد 20، جامعة الشلف، الجزائر.
- طارق نبيل محمد الدسوقي (2018)، الإدارة الرشيدة والحوكمة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر.
- فهد الخزي (2014-2015)، الحوكمة والصناديق الاستثمارية، بحث استكمالا لمتطلبات الحصول على دبلوم عالي في الإدارة العامة، جامعة الكويت، الكويت.
- Hayem Albert (1989), les faillites de caisses d'épargne aux états-unis, **Revue d'économie financière, Association d'Économie Financière** , n 10, France.
- Christian Carlsson , Supervisor, Tomas Sjögren (June 2015) : The fall of Lehman Brothers A literary overview of the internal

- and external factors that lead to the largest bankruptcy in history, Bachelor Thesis, UMEA university.
- Amirsaleh Azadinamin (2012), The Bankruptcy of Lehman Brothers: Causes of Failure & Recommendations Going Forward, Doctorate of Finance Candidate, March 6.
 - Freeland, C. (2007), Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.
 - METAXAS, Theodore, TROMPATZI, Georgia (2015), FROM THE BANK PANIC OF 1907 TO THE GREAT DEPRESSION OF 1929 AND THE SAVINGS AND LOAN CRISIS OF THE 1980S: COMPARATIVE ANALYSIS AND LESSONS FOR THE FUTURE, Applied Econometrics and International Development Vol. 15-1
 - Steven mubson, Jim McGee: BCCI scandal behind the bank of grooks and criminals, July 28, 1991 (en ligne) www.washingtonpost.com.